وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٨٦ لسنة ٢٠٠٣ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الفيوم
للعام المالى ٢٠٠٢

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ماقرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الفيوم جلسة ٢٠٠٣/٤/٢٧ باعتماد الحساب الختامى للغرفة للعام المالى ٢٠٠٢ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٣/٩/٢١ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الفيوم عن العام المالى ٢٠٠٢ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٤٦٧٨١٨,٤٥ جنيه (فقط أربعمائة وسبعة وستون ألفًا وثمانمائة وثمانية عشرة جنيهًا وخمسة وأربعون قرشًا لاغير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٣٨٨٠٣٧,٤٩ جنيه (فقط ثلاثمائة وثمانية وثمانون ألفًا وسبعة وثلاثون جنيهًا وتسعة وأربعون قرشًا لاغير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٧٩٧٨٠,٩٦ جنيه (فقط تسعة وسبعون ألفًا وسبعمائة وثمانون جنيهًا وستة وتسعون قرشًا لاغير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٢/١٢/٣١ مبلغ ٢١٦٠٤٧,٦١ جنيه (فقط مائتان وستة عشر ألفًا وسبعة وأربعون جنيهًا وواحد وستون قرشًا لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريرًا فى ٢٠٠٣/٩/٢١

رئيس قطاع التجارة الداخلية
لواء/ اسامة مازن